

ماذا وراء عداء الامم المتحدة التاريخي لإرتريا

بقلم: د. احمد حسن دحلي



نشرت " مفوضية تقصي الحقائق عن حقوق الانسان في ارتريا " التي شكلها في 27 يونيو 2014 مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، في الثامن من يونيو 2015 تقريرا مطولا زائفا ومزيفا عن ارتريا يقع في 484 صفحة تم إعداده خلال سنة كاملة، ورفع هذا التقرير في 23 يونيو الى مجلس حقوق الانسان في جنيف . ويبدأ التقرير بتقديم عرض تاريخي موجز عن تاريخ ارتريا القديم منوها الى ان الحفريات الاثرية أكدت وجود دلائل تاريخية عن اثار زراعية تعود الى 5000 سنة قبل الميلاد ، وان ارتريا عرفت قبل 25 قرن قبل الميلاد بأرض البونت لدى الفراعنة المصريين. وما يهمننا في هذا الصدد تسليط الاضواء على المنهجية الانتقائية التي اعتمدها المفوضية في اعداد تقريرها وبما يخدم الغاية المحددة له مع سابق اصرار وترصد، ألا وهي لوي عنق الحقائق التاريخية الموثقة عالميا، ولا سيما لدى الارشيف التاريخي للأمم المتحدة ذاتها، لكونها كانت مسرحا للعديد من الاحداث التاريخية والسياسية المحورية والمفصلية التي تسببت في مآسي الشعب الارتري التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، ولقد خاض

الشعب الارترى نضالات سياسية وعسكرية على مدار نصف قرن كامل [1941 - 1991] لكي ينتزع حريته وينال استقلاله بعد تقديمه ما يربو على 65 الف شهيدا. ولا تظل بعض مخلفات تلك الحقبة الحالكة من تاريخ الشعب الارترى باقية، وان الدولة الارترى تعمل جاهدة ومنذ زهاء ربع قرن لإستئصالها من جذورها في ظل ظروف اقليمية ودولية أقل ما يمكن ان يقال عنها انها غير مواتية. فنفس القوى السياسية الكبرى وذات المؤسسات الدولية تعمل عبر كل السبل للحيلولة دون نهضة ارتريا على كل الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موظفة الامم المتحدة ومؤسساتها اليوم كالأمس لتحقيق سياستها العدوانية ضد ارتريا بلدا وشعبا.

ولا يمكن فهم أسباب وحقيقية اعتماد موقف المقررة الخاصة لحقوق الانسان في ارتريا شيلا كيتاروت و " مفوضية تقصي الحقائق عن حقوق الانسان في ارتريا " ومجلس حقوق الانسان الا في سياق موقف عداء الامم المتحدة ومؤسساتها المختلفة من " فريق رصد الصومال وارتريا " و " لجنة العقوبات " ومجلس الامن لإرتريا، لكون مجمل هذه المؤسسات الاممية اضحت سلاح في يد الادارات الامريكية المتعاقبة على سدة الحكم في واشنطن تستخدمه متى من تشاء وكيفما تشاء وضد من تشاء ليس إلا. وسنقوم بعرض تاريخي مختصر لمواقف الامم المتحدة المناهض لإرتريا بلدا وشعبا بداية من النهاية الحالية وصولا الى البداية التاريخية ومرورا بالمواقف الواقعة ما بين النهاية والبداية. علما لقد تم تعيين مقررة خاصة لحقوق الانسان في ارتريا من قبل الامم المتحدة بواسطة مجلس حقوق الانسان في 6 يوليو 2012 عندما وصل قرارا مجلس الامن رقم 1907 الصادر في 23 ديسمبر 2009 والقرار رقم 2023 الصادر في 5 ديسمبر 2011 الى طريق مسدود بعدما تلاشت التهم الباطلة ضد ارتريا، والتي صيغت وسوقت في حينها، الواحدة تلو الاخرى، وبقت العقوبات المجحفة بحق ارتريا دولة وشعبا سارية المفعول بقدرة و ارادة الادارة الامريكية فقط.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد بأن وزارة الخارجية الاثيوبية عممت في فبراير 2014 رسالة تحت فيها سفاراتها وممثلاتها من مخاطر رفع العقوبات عن ارتريا بعد بطلان وتلاشي التهم الموجهة اليها، منوهة في ذات الوقت الى " عدم وجود

خطر مائل، طالما إن الولايات المتحدة الأمريكية متحكمة في الامور وملتزمة بموقفها، ولكن هناك ثمة خوف وقلق من وجود امكانية إفراغ القرارين [1907 و 2023] المفروضين على ارتريا من مضمونها وجعلهما غير فاعلين، ولذا علينا الحيلولة دون حدوث ذلك."

وها هي الادارة الامريكية تسعى الآن جاهدة لصرف انظار اعضاء مجلس الامن عن قضية العقوبات الجائرة والباطلة عبر ضوضاء وجعجة بلا طحين خاصة بما تم تعريفه بـ " ملف حقوق الانسان في ارتريا " والذي استغرقت عملية فبركته سنة كاملة بغية تمريره ليس لغاية في ذاته، بل بهدف الاستناد اليه لإدراج ارتريا في قائمة الادارة الامريكية المعروفة بـ " الدول الفاشلة ". والمعلوم ان الدول التي تعتبرها واشنطن " فاشلة " هي التي كانت وراء ازمتها البنيوية ولا تظل تصب الزيت في نيرانها التي اشعلتها تارة بصورة مباشرة وطورا عبر وكلائها والحقائق الدامغة ماثلة أمام الجميع في افغانستان والعراق وسوريا وليبيا واليمن والحبلى على الجرار، وذلك بحكم ان دور البيادق التي تسعى للعب أدوار اكبر من حجمها وسيأتي هي الاخرى يومها إن عاجلا أو آجلا، فالقضية هي مسألة وقت وتوقيت وترتيب الاولويات وحسب، وان السحر سينقلب على الساحر في خاتمة المطاف.

عودة على بدء

لقد تم التنويه اعلاه الى المنهجية الانتقائية في عملية اعداد تقرير " مفوضية تقصي الحقائق عن حقوق الانسان في ارتريا، وفيما يلي نقدم شواهد ناطقة استنادا الى ما ما جاء في هذا التقرير والى ما اسقط عنه ليس من باب النسيان أو الصدفة المحضة، وانما بغية الالتفاف على حقائق تاريخية وقرائن سياسية تكشف الجريمة التاريخية والسياسية التي ارتكبت بحق الشعب الارترى من قبل ايطاليا الفاشية، ومن طرف بريطانيا في عهد الانتداب و من جهة الولايات المتحدة الامريكية في الامم المتحدة حيث صادرت حقه الشعب الارترى الشرعي والمشروع في تقرير المصير بعد تخلي ايطاليا عن مستعمراتها الافريقية بموجب اتفاقية باريس للسلام الموقعة في 10 فبراير 1947. فنالت كل من ليبيا والصومال استقلالهما، وحرمت ارتريا من ذلك.

أولاً: - تاريخ إيطاليا في ارتريا

جاء في " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " ان إيطاليا الفاشية قامت في ارتريا في عهد بنيتو موسوليني " بمشاريع تنموية " [ص. 21] ولم تر " مفوضية حقوق الانسان " اهمية الاشارة حتى ولو كانت عابرة الى استغلال القوى الارترية العاملة، والدفع بشباب البلاد في اتون فتوحاتها الاستعمارية، والى الممارسات العنصرية الشنيعة والبشعة التي تعرض لها الشعب الارتري طيلة الفترة الفاشية من الاستعمار الإيطالي التي انتهت مع هزيمة إيطاليا الفاشية في ارتريا في عام 1941، والتي لعب فيها الإرتريون دورا مهما، ان لم يكن حاسما. وكان الامر لا يتعلق بحقوق الانسان الارترية الجوهرية، أم انها سياسة المعايير المزدوجة حتى في مجال حقوق الانسان. فيالها من مأساة حقيقية تكشف هوية وجوهر " مفوضية حقوق الانسان " الاممية التي غدت اداة تسلطها الادارة الامريكية عبر الامم المتحدة لتنفيذ اجندتها السياسية البعيدة كل البعد عن مجال حقوق الانسان وحقوق الشعوب في الامن والسلام والاستقرار والتنمية والنهضة العمرانية الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً. - الانتداب البريطاني في ارتريا

تناول " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " الانتداب البريطاني في ارتريا والذي دام عقدا كاملا امتد من عام 1941 لغاية عام 1951، وأشار الى ان السلطات البريطانية دمرت العديد من المصانع والبنية التحتية الارترية من دون التوقف ولو برهة عن دوافع بريطانيا السياسية الكامنة وراء ذلك، أي الادعاء بأن ارتريا غير مؤهلة ان تكون دولة مستقلة اقتصاديا، ومن ثم الالتفاف على حق الشعب الارتري في تقرير المصير والاستقلال. علما ان الحجة الاقتصادية المختلقة من طرف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية استخدمت ضمن أسباب اخرى في المؤامرة التاريخية والسياسية ضد ارتريا. وعلاوة على ذلك، لم يتطرق التقرير الى عدم وفاء بريطانيا بوعدا للارتريين بأنهم اذا ما لعبوا دورا في دحر إيطاليا الفاشية فانهم سيتحررون من هيمنة الفاشية من ناحية ومن ناحية اخرى سيحصلون على استقلالهم، ولكن ما حدث هو العكس، أي:

1 - ارتكبت بريطانيا جريمة تاريخية وسياسية بحق ارتريا بلدا وشعبا بتدميرها للبنية الفوقية والتحتية للاقتصاد الارترى وبيع ما يمكن بيعه في المعدات وشبكة المواصلات والاتصالات الى بعض دول الجوار والى بعض الدول الاسيوية، بغية اجهاض مشروع استقلال ارتريا في مهده.

2 - نسجت بريطانيا عبر رئيس وزرائها ونستون تشرشل مع رئيسي الولايات المتحدة الامريكية فرانكلان روزفلت وهاري ترومان مشروع الاتحاد الفيدرالي، واستخدمت كل من لندن وواشنطن نفوذهما السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لتمير قرار مصادرة حق الشعب الارترى التاريخي والسياسي والقانوني في تقرير المصير، وتمير قرار الاتحاد الفيدرالي رقم 390 - أ - [5] في 2 ديسمبر 1950 بين ارتريا واثيوبيا عبر الامم المتحدة.

والمهم في الامر هنا ان وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية حينذاك جون فوستر دالاس كشف ودون أدنى موارد أو حرج مسرحية الاتحاد الفيدرالي التاريخية والسياسية والقانونية وذلك قبل فترة وجيزة من دخول القرار الفيدرالي حيز التنفيذ في 12 سبتمبر 1952، عندما كشف بأن الامم المتحدة لم تكن إلا اداة تمرير وتنفيذ و " شرعة " - اذا صح التعبير - قرار الاتحاد الفيدرالي الذي اتخذته الادارة الامريكية عندما قال وبصريح العبارة " من الناحية القانونية، كان يجب الأخذ في الاعتبار لأراء الشعب الارترى، ولكن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في حوض البحر الاحمر واعتبارات الامن والسلام الدولية، جلعت من الضرورة بمكان ربط هذا البلد [ارتريا] مع حليفنا أثيوبيا. " وقبل مضي عام على الاتحاد الفيدرالي بين أديس أبابا واسمرا، تم توقيع اتفاقية عسكرية بين الولايات المتحدة واثيوبيا في 22 مايو 1953 صالحة لربع قرن كامل، حصلت بموجبها واشنطن على حق اقامة القواعد والتسهيلات العسكرية في ارتريا، وتحديدًا في كل من اسمرا العاصمة ومينائي مصوع وعصب.

ثالثا: المرحلة الفيدرالية الارترية - الاثيوبية

سرد " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " الاجراءات التي قامت بها الحكومة

الاثيوبية لضم ارتريا والقضاء على القرار الفيدرالي منذ ولوجه حيز التطبيق بين البلدين في 12 سبتمبر 1952 بإنزال العلم الارتري، والسيطرة على النشاط السياسي، ومصادرة الصحافة، وفرض اللغة الامهرية وحل البرلمان قبل ضم ارتريا من طرف واحد في 14 نوفمبر 1962 واعتبارها مجرد محافظة اثيوبية ليس إلا. واكتفى " التقرير " بالتتويه الى مظاهرات الطلبة في عام 1957 والحركة العمالية في 1958 وقيام حركة تحرير ارتريا في عام 1958، ولم يتطرق الى قضايا اساسية تقع مسؤوليتها الكاملة على عاتق الامم المتحدة نذكر منها :

3 - 1 - عدم اتخاذ الامم المتحدة الاجراءات السياسية الرادعة حيال النظام الامبراطوري الاثيوبي لكي يحترم الميثاق الفيدرالي، بحكم انها الجهة الدولية الرسمية المخولة بالعودة اليها في حالة حدوث خلاف في فهمه وفي تفسير بنوده وفي ترجمة مواده، علاوة على كونها المظلة الدولية الراعية له والحائلة دون المساس به.

3 - 2 - عمدت الحكومة الاثيوبية على مرأى ومسمع الامم المتحدة على منع القيادة الوطنية الارترية من السفر الى نيو يورك لرفع مذكرات شكاي الشعب الارتري، واغتالت بعضهم بدم بارد مثل الزعيم الوطني عبد القادر كبير في 27 مارس 1949 وذلك عشية مغادرته اسمرامخاطبة الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وان الزعيم الوطني ولدي أب ولدي ماريام تعرض لسبع محاولات اغتيال اثيوبية بسبب مواقفه الوطنية التي لم يتزحزح عنها قيد انملة ، ويعتبر من القلة القليلة من الرعيل الوطني الاول الذي عانق فجر الحرية وعاش تحت شمس الاستقلال.

3 - 3 - تمكنت بعض القيادات الوطنية من الذهاب الى الامم المتحدة ورفعت مطالب وشكاوي الشعب الارتري المنددة بخرق النظام الاثيوبي لروح ومواد الاتحاد الفيدرالي والعمل على الغائه، مذكرة الامم المتحدة في نفس الوقت بالنهوض بواجبها السياسي حيال اثيوبيا، ولكن من دون طائل. واذ ذاك قال الزعيم الوطني ابراهيم سلطان كلمته التاريخية الفاصلة في عام 1949 امام الجمعية العمومية للامم المتحدة: " لن يقبل الشعب الارتري بأي نوع من الاستعمار سواء كان اسود أو ابيض، واذا كان قراركم هو دفعنا للنضال لحماية هويتنا والحصول على استقلالنا، فأنتم اعضاء الامم المتحدة ستكونون مسؤولين عن الحرب التي ستتدلع في شرق

أفريقيا. " ولم يحصل الزعيم الارتري على أذن صاغية، فأنفجر بركان الشعب الارتري متجسدا في ثورة مسلحة ولدت في أول سبتمبر 1961 اكتسحت الاستعمار الاثيوبي واعوانه من القوى الغربية والشرقية على حد سواء بعد ثلاثة عقود كاملة من حرب طويلة وعميقة ومريرة قدم خلالها ما يربو على 65 ألف شهيداً، وهكذا انتزع الشعب الارتري حريته في 24 مايو 1991 وتوجه بالاستقلال في 24 مايو 1993 عبر استفتاء حر ونزيه قال فيه الشعب الارتري كلمته التاريخية والسياسية النهائية، أي نعم للاستقلال بنسبة 8 ، 99 في المائة.

رابعا : مرحلة الكفاح المسلح

استعرض " تقرير مفوضية تقصي حقوق الانسان " مرحلة الكفاح المسلح الارتري منذ انطلاقة الرصاصة الاولى بقيادة الشهيد حامد ادريس عواتي في الفاتح من سبتمبر 1961 لغاية حرية البلاد في 24 مايو 1991 بقيادة الرئيس اسياس افورقي. وخلال الثلاثين سنة من حرب التحرير طبقت اثيوبيا في عهد الامبراطور هيلي سلاسي سياسة الارض المحروقة ابتداء من عام 1967 بدعم من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، واستمرت في ارتكاب جرائم حرب ضد الابرياء العزل وحرق القرى وابداء المواشي وتسميم المياه، ولسان حالها يقول " نريد في ارتريا الارض وليس البشر " و " لا بد من تجفيف البحر لقتل السمك "، أي ابادة الشعب لإبادة الثورة. " وترتب على ذلك تشريد الالاف من الارتريين داخل وطنهم ولجوء مئات الالاف الارتريين الى دول الجوار والي ما وراء البحار والمحيطات.

ويذكر ان قيادة الثورة الارترية رفعت عدة مذكرات الى الامم المتحدة لكي تتحمل مسؤوليتها عما آل اليه مصير الشعب الارتري من مآسي ودمار وخراب واغتيالات وقتل واعتقالات جماعية نتيجة لمصادرة حقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير، وربطه عنوة بإتحاد فيدرالي مع أثيوبيا في عام 1952 والذي تحول بعد عقد واحد، أي في عام 1962 الى استعمار بالتمام والكمال. ولكن لا حياة لمن تتادي، فالأمم المتحدة رغم انها المسؤولة الاولى والاخيرة عن كل ما ارتكب بحق الشعب الارتري فإنها لم تعر أدنى اهتمام لمذكرات الثورة الارترية، ولم يرف لها

جفن لأهات الشعب الارترى ونداءاته المتكررة الى ان سقط في عام 1974 النظام الامبراطوري الاثيوبي من جراء الهزائم الماحقة التي الحقها به الثورة الارترية والشعب الارترى بصموده التاريخي وتحديه البطولي.

وبعد سقوط النظام الامبراطوري تولى مقاليد السلطة في أثيوبيا نظم عسكري بقيادة العقيد منجستو هيلي ماريام الذي رفع شعارات يسارية فارغة المحتوى وعقد التحالف مع الاتحاد السوفياتي السابق والمانيا الشرقية السابقة واليمن الجنوبي السابق، وحاول احتواء الثورة الارترية عبر شعارات براقعة ومشاريع سياسية التوائية أبعد ما تكون عن طموح وتطلع الشعب الارترى، وعليه فلا غرو اذا ما فشلت اللقاءات العشر التي جرت في عدن وبرلين الشرقية واتلانتا ونيروبي. واذ ذلك قررت الحكومة العسكرية الاثيوبية بحل القضية السياسية الارترية بالقوة، فشنت ثماني حملات عسكرية واسعة النطاق من عام 1978 الى عام 1986 استخدم فيها كل الاسلحة العصرية والثقيلة والمدافع البعيدة المدى وراجمات الصواريخ والدبابات والمروحيات العسكرية والطائرات المقاتلة السوفياتية، ولكن كل هذه الحملات العسكرية تهشمت فوق صخرة الصمود البطولي والمقاومة الشرسة للشعب الارترى وثورته، وفشلت كل تلك الحملات العسكرية المسعورة فشلا ذريعا في تحقيق اهدافها، وان رد فعل النظام الاستعماري الاثيوبي كانت دائما أبدا الانتقام من المواطنين الارتريين الابرياء بإرتكاب مذابح جماعية وحرق القرى والزج بالإرتريين الوطنيين في غياهب السجون وممارسة اشنع انواع التعذيب ضدهم، هذا مما ادى الى موجات لجوء ارترية كبيرة الى كل القارات الست.

وعبثا ما يتم البحث عن كلمة واحدة في " تقرير مفوضية تقصي حقوق الانسان " عن دور ومسؤولية الامم المتحدة فيما تعرض له الشعب من تنكيل وتعذيب وحرب ابادة ، وكأن الامر لا يتعلق بحق الانسان في الحياة وفي الحرية وفي الاستقلال، أم إنها سياسة الكيل بمكيالين عندما يتعلق الامر بحقوق الشعب الارترى الاساسية في الحياة والحرية والاستقلال!

خامسا - الحرب " الحدودية " الارترية - الاثيوبية

يلخص " تقرير مفوضية تقصي حقوق الانسان " الحرب بين ارتريا واثيوبيا [1998 - 2000] في النقاط الاربع التالية:

5 - 1 - بناء على عدة مصادر تاريخية بدأت اثيوبيا الحرب على ارتريا في 6 مايو 1998 عندما قتلت عددا من الجنود الارتريين بالقرب من بادمي.

5 - 2 - جرت الحرب بين البلدين من 1988 الى 2000 في ثلاث جولات ذهب ضحيتها ما بين 70 و 100 الف قتيل.

5 - 3 - قامت مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية تحت مظلة محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية الجزائر بين البلدين لتتولي ترسيم الحدود النهائي بين البلدين.

5 - 4 - قبلت ارتريا قرار مفوضية ترسيم الحدود بينما رفضته اثيوبيا.

والملاحظ هنا ان هذا العرض التاريخي للأحداث الموثقة لدى الامم المتحدة ذاتها مختلة، وعلية فلا عجب اذا ما كانت مخلة بجملة حقائق محورية منها:

1: قبل اطلاق القوات الاثيوبية النار على دورية عسكرية ارترية كانت تقوم بعملها الروتيني في المنطقة الحدودية، اجتاحت الوحدات العسكرية الاثيوبية في 19 يوليو 1997 عمق الاراضي الارترية تحت ذريعة محاربة عناصر من وحدات اوغوغومو المعارضة لها في عد مروق ببدا، وبادرت ارتريا لإحتواء الموقف عبر خطاب ارسله الرئيس اسياس افورقي الى رئيس وزراء اثيوبيا الراحل ملس زيناوي في 16 أغسطس 1997، ولكن بلا جدوى، فضلا عن ان الحكومة الاثيوبية احبطت كل مساعي وفود الحكومة الارترية الرامية لمعالجة الازمة بصورة ودية وسلمية، وذلك قبل ان تكشف عن نواياها التوسعية بنشرها في 12 اكتوبر 1997 خريطة جديدة لإقليم تجراي الفيدرالي نشرت في جريدة " وين " الرسمية ضمت فيها اجزاء من التراب الوطني الارترية بما فيها بلدة بادمي. وعندما طلب الطرف الارترية استفسارا عن الخريطة المعنية، رد الجانب الاثيوبي زاعما انها خريطة اقليمية

اعدت بمبادرة اقليمية وغير ملزمة للسلطة المركزية، ولكن الحقيقة تجلت بعد ايام قليلة عندما صكت خريطة اقليم تجراي التوسعية في العملة الاثيوبية الجديدة في 8 نوفمبر 1997.

2: على عكس ما ورد في " تقرير المفوضية " لو كان الخلاف حدوديا لما تهافتت الحكومة الاثيوبية في اعلان الحرب الشاملة على ارتريا بواسطة برلمانها الصوري في 13 مايو 1998، وكان بالإمكان معالجة المشكلة ثنائيا بين البلدين، سيما وان مجلس الوزراء الارتري عقد في 14 مايو 1998 جلسة طارئة ولم ينجرف وراء موقف البرلمان الاثيوبي المتهور، بل سعى جاهدا وبهدوء وعقلانية وحكمة لإحتواء الموقف ومعالجته بصورة سلمية وقانونية، وطرح مشروع حل موضوعي شامل يتكون من خمس بنود وهي:

البند الاول: ان الخلافات وسوء التفاهم حول المسائل الحدودية تحل عبر الوسائل السلمية والقانونية وليس بالقوة. وان الحكومة الارترية تدين منطلق استخدام القوة.

البند الثاني: وتأسيسا على البند الاول يتوجب على أي طرف يدعي بأحقية في الاراضي الواقعة في حدود البلدين أن يعلن ذلك رسميا للشعبين الارتري والاثيوبي وللعالَم، وذلك عبر الخرائط والبيانات، وأن يؤمن ويقر بحل هذه المسألة بالطرق السلمية وليس بالقوة العسكرية.

البند الثالث: ان تكون المباحثات والمفاوضات التي تجري بين الجانبين بعد الآن مضمونة وعبر شهادات المراقبين وطرف ثالث.

البند الرابع: ان تصبح المناطق المتنازع عليها منزوعة السلاح، وخالية من أي تواجد عسكري للبلدين في الوقت الحاضر، وان يتم التفاهم عبر ضمانات الوسيط.

البند الخامس: وإذا تعذر الوصول الى حل مرض عبر الوسط أو الطرف الثالث، تعرض المسألة للتحكيم.

ويتجلى من روح ونص مشروع مجلس الوزراء الارتري بأنه متزن وموضوعي وسلمي وقانوني ومسؤول يحسب لإرتريا ويسجل من ناحية على الحكومة الاثيوبية،

لأنها لو كانت تعاملت وتجاوبت معه بروح المسؤولية لثم تفادي الحرب المدمرة بين البلدين، ويحسب أيضا على المجتمع الدولي ممثلا في المنظمات القارية والدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة لكونها اهدرت فرصة تاريخية لحل سلمي وقانوني، وأخير وليس آخر يسجل على " مفوضية تقصي الحقائق " لكونها ارادت تجاوزه عن سابق اصرار وترصد تحاشيا لتسليط الاضواء على الموقف الارتري المسؤول، فغاية معدو " التقرير " تبرر وسائلهم غير الموضوعية وغير العلمية والمبنية على حسابات سياسية تهدف لتشويه صورة ارتريا والاساءة المتعمدة لحكومتها لحسابات سياسية معدة سلفا من قبل الإدارة الأمريكية وتنفذ عبر مؤسسات الامم المتحدة من دون مكاشفة وبلا مساءلة لغاية إشعار آخر.

3: الملفت للانتباه ان " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " انه يسترسل في الهوامش والجزئيات الشكلية، ويتجاوز مواضيع اساسية تتعلق بجوهر الموضوع الذي يتعرض له مثل موضوع اتفاق سلام الجزائر بين ارتريا واثيوبيا في 18 يونيو 2000 وفي 12 ديسمبر 2000 والذي:

1 - حدد من ناحية المرجعية القانونية لتعيين الحدود في الحدود الاستعمارية الموروثة بين البلدين في 1900 و 1902 و 1908.

2 - نص بأن قرار مفوضية ترسيم الحدود نهائي وملزم وغير قابل للحوار وللاستئناف.

3 - ان مجلس الامن مخول على فرض قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية في حالة رفضه من كلا الطرفين أو من أحدهما، ويمكنه اتخاذ كل الاجراءات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

4 - : جاء في " تقرير المفوضية " " رفضت اثيوبيا قرار مفوضية ترسيم الحدود كما رفضت التعاون معها في ترسيم الحدود على الارض. وقبلت ارتريا القرار ورفضت فتح باب المفاوضات عليه. " [ص 35 الفقرة 121.]

وهنا لا مندوحة من تسجيل ملاحظات أساسية وهي:

1 - لا يوضح " التقرير " بأن اثيوبيا لا يمكنها ولا يحق لها ان ترفض قرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم.

2 - لا يذكر - برفع الياء - ولا يذكر - بفتح الياء - " التقرير " بأن مسؤولية وواجب فرض قرار مفوضية ترسيم الحدود على اثيوبيا يقع على عاتق مجلس الامن الدولي بموجب اتفاقتي الجزائر الموقعة بين البلدين بحضور وشهود الامين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان.

3 - لم يعد مدهشا أو غريبا ان يزعم معدو " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " مثلهم مثل اثيوبيا بان ارتريا ترفض فتح باب المفاوضات على قرار مفوضية الحدود فإذا كان هدف الحكومة الاثيوبية من دعوة " الحوار " مع الحكومة الارترية هو الالتفاف على قرار مفوضية الحدود الملزم والنهائي المفتوح في وجه التطبيق فقط وغير القابل للحوار، فإن غاية " مفوضية تقصي الحقائق " هي الاخرى ترمي للإلتفاف على اتفاقية الجزائر وعلى قرار مفوضية الحدود، وتشويه موقف ارتريا . فالحقيقة وعلى خلاف ما تدعي " مفوضية تقصي الحقائق " هي ان ارتريا متمسكة بتنفيذ قرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم والذي لا يسمح بفتح باب المفاوضات على الاطلاق. هذا مع العلم لا معنى ولا جدوى في اصدار قرار قانوني دولي ملزم ونهائي ثم العودة الى المربع الاول بفتح باب النقاش والمفاوضات حول القرار. ولو كان معدو " التقرير " يتحلون بقدر من الامانة والمصدقية والمسؤولية والمنطق، لما سقطوا في هذا التناقض الذي يتعارض جملة وتفصيلا مع اتفاقتي الجزائر المعتمدة ضمن وثائق الامم المتحدة وذلك بموجب الفقرة رقم 1 من المادة 102. من ميثاق الامم المتحدة نفسه. بقت الاشارة الى ان الحكومة الاثيوبية رفضت مبادرة الحوار التي تقدم بها مجلس وزراء ارتريا في 14 مايو 1998 والتي كانت من شأنها ان تجنب البلدين الحرب وعواقبها الكارثية. كما ان أثيوبيا رفضت دعوة الحوار التي قدمتها اليها مفوضية ترسيم الحدود لا لكي تحاورها في قرارها الملزم والنهائي، وانما لترسيم الحدود على الارض. وبعد رفض الحكومة الاثيوبية السماح بترسيم الحدود على الارض اضطر رئيس مفوضية الحدود الارترية - الاثيوبية البروفسور اليهو لوترباخ الى رفع تقريره الاخير الى الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون

في 7 يناير 2008 معلنا ان الحدود بين دولة ارتريا واثيوبيا قد رسمت عبر الاحداثيات والخرائط. وهكذا تكون مهمة المفاوضات قد انتهت طبقا لإتفاقية سلام الجزائر في 12 ديسمبر 2000.

ويستخلص مما تقدم بأن الحرب التي فجرتها الحكومة الاثيوبية ضد ارتريا لم تكن حربا حدودية، لأنها لو كانت كذلك لما أخذت ذلك البعد من جانب، ومن جانب آخر لأنتهت عمليا في نوفمبر 2003 بترسيم الحدود بين البلدين وبتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية، ولكن وبحكم ان الحرب لم تحقق اهدافها المرجوة، أي تغيير النظام الوطني في ارتريا ، فإنها اخذت طابع اللاحرب واللاسلم بغية تحقيق غايتها بإستزاف ارتريا اقتصاديا وارساء أرضية للفوضى الخلاقة بكل الطرق سواء كانت مباشرة أو عبر الحلفاء والوكلاء والعملاء، وفشلت هذه الاستراتيجية أيضا، وهنا تفتقت عبقرية الادارة الامريكية بفرض العقوبات على ارتريا عبر الامم المتحدة وتزوير الحقائق وتشوية صورة ارتريا عبر بعض مؤسسات الامم المتحدة مثل فريق الرصد الصومال وارتريا ولجنة العقوبات ومجلس حقوق الانسان وربما المحكمة الجنائية، بحكم ان " التقرير " يلمح " بأن بعض الانتهاكات قد تشكل جريمة ضد الانسانية." [ص 450]

سادسا: الهجرة والمتاجرة بالبشر

تدعي " المفاوضات " بان حوالي 5000 ارتري يغادرون البلاد شهريا لأسباب تتعلق بحقوق الانسان، وبلغ عدد المهاجرين 44 الف في عام 2014 وهي اعلى نسبة له، بعد ما كان 23 الف في عام 2013. " [ص 42]

1 - اسباب الهجرة عديدة في العالم برمته بما فيه الدول الغربية، وارتريا لا تشكل استثناء. فالإنسان وعلى مدار التاريخ القديم والحديث والمعاصر كان وسيظل يهاجر من بلد الى آخر ومن قارة الى أخرى لعوامل ذاتية خاصة ولأسباب اقتصادية وظروف سياسية وحروب اهلية وغير اهلية ولكوارث طبيعية.

2 - موجات اللجوء في ارتريا بدأت في ستينيات القرن المنصرم هربا من سياسة

الارض المحروقة التي كانت تمارسها الحكومة الاثيوبية الاستعمارية في ارتريا بدعم من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، وكانت الامم المتحدة تتفرج على اللاجئين الارتريين في السودان وبقية دول الشرق الاوسط من دون ان تحرك ساكنا، مع انها هي التي تتحمل وبصورة مباشرة ما لحقت بها من جرائم على يد الجيش الاثيوبي، لكونها صادرت حق الشعب الارتري في تقرير المصير في عام 1950، وفرضت عليه الاتحاد الفيدرالي، وتواطأت مع النظام الامبراطوري الاستعماري الاثيوبي في الغاء الفيدرالية في عام 1962 وفي ضم ارتريا الى اثيوبيا.

ثم توالى موجات اللجوء الارتري في عهد النظام العسكري الاستعماري الاثيوبي في ارتريا [1974 - 1991] بدعم من الاتحاد السوفياتي السابق وحلفائه، حينما طبق سياسة " الرعب الاحمر " واجبر أعداد هائلة من الارتريين الى طلب اللجوء في مشارق الارض ومغاربها، وهذه المرة ايضا لم تتحرك الامم المتحدة وتدين الجريمة التاريخية والسياسية والانسانية بحق الشعب الارتري. وها هي اليوم تريد ومن خلال هذه " المفوضية " أن تعطي الشعب الارتري الدروس في حقوق الانسان، فيا لها من مسخرة تاريخية ومهزلة سياسية!

3 - تعمل الادارة الامريكية وحلفاؤها ووكلاؤها في المنطقة دائبة على افراغ ارتريا من شبابها بكل الاغراءات الوهمية عبر اعطاء المنح الدراسية تارة، ومن خلال توفير فرص العمل طورا، وعبر استقبالهم كلاجئين سياسيين وقفا لما ورد في القرار رقم 1349 الذي اصدره الرئيس الامريكي باراك أوباما في عام 2009.

4 - كشفت العديد من التقارير الغربية بأن العديد من الذين يزعمون انهم ارتريون ثبت بأنهم ينتمون لدول جوار ارتريا، وانتحلوا الجنسية الارترية زورا بغية الحصول على حق اللجوء السياسي، لكونه بات يكفي ان تقول انك ارتري لكي تحصل على حق اللجوء السياسي في الدول الغربية من دون صعوبة.

5 - تعتبر ارتريا ضحية الحرب الخبيثة التي تشنها ضدها الادارة الامريكية ووكلاؤها هنا وهناك بواسطة مؤسسات " حقوق الانسان " التابعة للأمم المتحدة أو العاملة لحساب واشنطن بقناع أو من دون قناع بغية حرمانها من طاقاتها البشرية من

ناحية، ودفعهم الى التهلكة سواء في كبد الصحراء أو في اعماق البحر.

6 - بعض الارتريين سقطوا فريسة لعصابات دولية محترفة عملية المتاجرة بالبشر وبالأعضاء البشرية المربحة والتي تزخر بها بعض البنوك في الشرق الاوسط واوروبا ويذكر بأن الرئيس اسياس افورقي بعث في 5 فبراير 2013 خطابا الى الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورد فيه " لقد غدت ارتريا و منذ عشر سنوات هدفا لأعمال خبيثة تتعلق بـ " المتاجرة بالبشر " وهي جزء لا يتجزأ من عملية الحؤول دون تطبيق مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم، ومن الحرب المعلنة على ارتريا...وبحكم هذه الاعمال البشعة تشكل خرقا لحقوق الانسان، وان الحكومة الارترية وانطلاقا من واجباتها حيال مواطنيها ومن مسؤولياتها الدولية والانسانية العمل على اجنثا تلك الاعمال من جذورها، فإنها تطلب من الامم المتحدة ان تقوم بتحقيق مستقل وشفاف حول هذه المشكلة وتقديم الاطراف المجرمة الى العدالة." ولكن لم يجد نداء الرئيس الارتري أي صدى أو تجاوب عملي من قبل الامم المتحدة، ثم بعد ذلك تجرؤ الامم المتحدة ان توجه التهم الى ارتريا بخصوص حقوق الانسان، فهذا منطوق معكوس ان لم يكن منطوق اللامنطق، أم هو لا يعدو ان يكون استمرار طبيعيا لمنطق تعامل الامم المتحدة التاريخي مع ارتريا والذي تم التنويه اليه آنفا!

7 - وبغية معالجة قضية الهجرة والمتاجرة بالبشر قدمت دولة ارتريا ورقة قدمها وزير الخارجية عثمان صالح في اجتماع اقليمي للاتحاد الافريقي عقد بالخرطوم في 16 اكتوبر 2014، حملت اربع نقاط وهي:

النقطة الاولى: بذل جهود منسقة لتحديد واعتقال ومحاكمة مجرمي المتاجرة بالبشر، وكل الجهات العاملة خلف قناعات متعددة بما فيها قناعات حقوق الانسان والمتورطة في هذه الجرائم.

النقطة الثانية: القيام بجهود واسعة النطاق وتنمية اجتماعية - اقتصادية مستدامة والمشاركة السياسية الفعالة للمواطنين لمضاعفة الفرص لرعايا الدول التي تعتبر مصادر الهجرة.

النقطة الثالثة: اعادة النظر في سياسات الهجرة للدول التي يقصدها المهاجرون، وانهاء الحالة الانتقائية الخاصة بإرتريا والقائمة على تسييس غير مبرر.

النقطة الرابعة: حماية حقوق كل المهاجرين بما فيها حق التعليم والتأهيل المهني والعمل وحق التواصل مع بلدهم الاصيل وزيارته.

8 - يعلم الجميع بأن بريطانيا دمرت البنية التحتية والفوقية للإقتصاد الارتري، وقضت اثيوبيا الاستعمارية على ما تبقى منه، وقامت الحكومة الارترية ومنذ فجر الحرية الشروع في اعادة بنائه من تحت الصفر وعلى اسس علمية وبطريقة منهجية، وحققت وفي فترة زمنية وجيزة طفرات نوعية، الى ان أتت الحرب التي اشعلتها اثيوبيا على الاخضر واليابس. وقامت الادارة الامريكية من طرفها بخوض حرب المقاطعة الاقتصادية على ارتريا عبر البنك الدولي وصندوق النقد العالمي والامم المتحدة [عبر قرارها 1907 و2023] وبعض حلفائها في المنطقة والعالم. وعليه فلا عجب اذا كانت عملية نمو الاقتصاد الارتري أصبحت بطيئة لعوامل موضوعية خارجة عن ارادة الحكومة الارترية التي تبذل كل الجهود الممكنة لدفع عجلة الاقتصاد الارتري الى الامام من دون احراق المراحل وبلا تضحية بمستقبل البلاد الاقتصادي من أجل حلول آنية. وأعتقد بعض الارتريين بإمكانهم من جهة ان يرفعوا من مستوى وضعهم المعيشي وبسرعة في بلدان المهجر الغربية الغارقة في موجة كساد اقتصادي، ومن جهة أخرى وقعوا فريسة لعصابات التهريب والمتاجرة بالناس.

9 - ويكفي تأمل الارقام التي وردت في تقرير " المفوضية " للكشف عن عدم جديتها ومصداقيتها ومحاولتها الطفولية لتلاعب بعقول الناس. فإذا كان عدد المهاجرين يصل حقا كما زعمت الى 5 الف شهريا، فذلك يعني بأن عدد المهاجرين سيكون سنويا 60 الف وليس 44 الف في اعلى مستوياته في عام 2014 و22 الف في عام 2013 كما جاء في تقرير " المفوضية ". ولو كانت ارقام " المفوضية " صحيحة لكانت ارتريا افرغت من سكانها، فنحن أمام مسرحية فاشلة لا تتردد حتى في اللجوء الى المغالطات الحسابية لتحقيق مآرب سياسية لم تعد خفية على أحد.

المهم ان أرقام " المفوضية " خاطئة مثلها مثل تقريرها القائم على أخطاء مكشوفة ومغالطات فادحة ومفضوحة.

سابعا: السياسة الخارجية الارترية

بناء على " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " فإن السياسة الخارجية الارترية تتلخص في ازمات ومشاكل وتوتر علاقات ارتريا مع دول الجوار [ص 43 - 45] وعبثا ما تبحث عن اسس ومبادئ سياسة دولة ارتريا الخارجية، فما بلك عن دورها في تطويق نيران دول الجوار واحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الافريقي وجنوب حوض البحر الاحمر. صحيح ان ارتريا هي اخر دولة في المنطقة نالت استقلالها وذلك يعزى لوقوعها ضحية لأهمية موقعها الجيو - استراتيجي في البحر الاحمر وللمؤامرة الغربية التي حيكّت ضدها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ثم تورط الاتحاد السوفيتي السابق عسكريا ضد الثورة الارترية والتي نوهنا اليها سابقا. وحكومات دول المنطقة وعضوا عن ترحيبها بدولة ارتريا الوليدة وتتعاون معها وبما يخدم مصالح الجميع المشتركة، دأبت ومع الاسف الشديد إما بالتدخل في شؤونها الداخلية أو بالسعي للتوسع على حساب اراضيها السيادية وجزرها. ورغم ذلك، فإن الحكومة الارترية لم تعامل تلك الحكومات بالمثل، بل عملت عكس ذلك انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية التي يمكن ايجازها في خمس بنود محورية وهي:

1 - تأسيس العلاقات مع كل الدول على قاعدة الندية.

2 - الاحترام المتبادل بين الجميع.

3 - التعاون المشترك خدمة لمصلحة الجميع.

4 - عدم التدخل في قضايا الغير الداخلية.

5 - عدم الدخول في سياسة المحاور.

وتهدف سياسة ارتريا الخارجية الى تحقيق :

1 - مصالح دولة ارتريا الامنية بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية والاجتماعية والثقافية.

2 - إحلال الامن والسلام والاستقرار والتنمية والازدهار في القرن الافريقي والقارة السمراء والعالم.

ثامنا: ارتريا ودول الجوار

ربما تجهل، أو بالاحرى تجاهلت " مفوضية تقصي الحقائق " عمدا الادوار الايجابية التي قامت ولا تظل تنهض بها دولة ارتريا بغية حلول السلام والاستقرار في منطقة القرن الافريقي وفي جنوب حوض البحر الاحمر. ولا ضرر من انعاش ذاكرتها ببعض الحقائق التاريخية والسياسية الموثقة من دون الرهان عليها لكي تعود الى جادة الصواب، لكونها ليست سيدة قراراتها.

1 - الحالة الصومالية

تجهل " مفوضية تقصي الحقائق " أبعاد العلاقات التاريخية والسياسية بين ارتريا والصومال التي توطدت عراها في خضم حرب التحرير الارترية، حيث كان الصومال البلد الوحيد الذي وقف قلبا وقالبا مع الثورة الارترية منذ اندلاعها في عام 1961 وحتى انتصارها في عام 1991 وقدم لها كل اشكال المساعدات السياسية والدبلوماسية والاعلامية والعسكرية والمالية. هذا علاوة على ان السواد الاعظم من الارتريين سواء كانوا سياسيين أو عسكريين أو مواطنين عاديين كانوا يحملون الجوازات الصومالية . وعليه فإن اختزال العلاقة الارترية - الصومالية في الايام القليلة من عمر نظام " المحاكم الاسلامية " في مقديشو يكشف وبوضوح مدى جهل " المفوضية" بهذه القضية مثل جهلها أو تجاهلها لمعظم المسائل التي وردت في " تقريرها " التي تتناولها. مع العلم ان ارتريا لم تكن لها علاقة استثنائية مع " المحاكم الاسلامية "، ولم تكن ضدها أو ضد أي طرف في الصومال، وكانت ولا

تظل في موقفها غير المنحاز لفصيل دون آخر، لكونها كانت ولا تظل ترى القضية الصومالية بصورة شمولية من كسمايو الى هرجيسا مرورا بمقديشو وبوصاصو. وعلى خلاف ما تدعي " المفوضية " فإن مؤتمر فصائل المقاومة الصومالية ضد غزو واحتلال اثيوبيا للصومال بالعاصمة الارترية في 6 سبتمبر 2007 لم يكن رد فعل ارتريا على الغزو الاثيوبي ولم يكن بايحاء من اسمرا، بقدر ما كان تلبية لطلب من القوى الوطنية الصومالية لعقد مؤتمرها في ارتريا، وان المؤتمر لم يكن قاصرا على " المحاكم الاسلامية " كما زعمت " المفوضية " بل انه شمل كل الاطياف السياسية الصومالية والمجتمع المدني بكل مكوناته، والطرف الوحيد الذي قاطع وناهض مؤتمر الصوماليين في اسمرا هو " حركة الشباب المجاهدين " التي ادرجت ارتريا في لائحة اعدائها وفقا لما ورد في مجلة افريكا كونفيدنشيال في عددها الصادر في 20 نوفمبر 2009. ومن غرائب الامور ان تتهم ارتريا من قبل الامم المتحدة بدعم " حركة الشباب المجاهدين " وتتخذ ضدها قرارات جائرة كما سنرى لاحقا.

وللحيلولة دون اختلاط الامور وبغية وضع الاحداث التاريخية في نصابها الصحيحة لا بد من تحديد نقطتين اساسيتين على الاقل في هذا المضمار وهما:

1 - 1 منذ فجر بزوغ شمس الحرية في ربوع البلاد في 24 مايو 1991، بادرت الحكومة الارترية لتطويق الازمة الصومالية، ورتبت مائدة مستديرة بين الرئيس الصومالي علي مهدي محمد والجنرال محمد فارح عيديد في اسمرا. وكانت المبادرة الارترية على وشك النجاح لو لم يتم إبطار الصومال بوابل من المبادرات من كل حذب وصوب. وتم اجهاض المبادرة الارترية بقصد اغراق الصومال في يم الفوضى الخلاقة للدمار والكوارث لحسابات غير عقلانية، إن لم تكن جنونية خالصة.

1 2 - حددت الحكومة الارترية في 2 فبراير 2012 وعبر وزارة شؤون خارجيتها موقفا من الازمة الصومالية في النقاط الست الآتية:

النقطة الاولى: لا يمكن للمشكلة الصومالية ان تحل عسكريا.

النقطة الثانية: لا يجوز وليس بمقدور أحد فرض أجندة اجنبية عبي الصومال.

النقطة الثالثة: لا يمكن حل الازمة الصومالية بأسلوب الانتقائية والسياسة الاقصائية.

النقطة الرابعة: لن تجد الازمة الصومالية حلا إلا من قبل الصوماليين انفسهم.

النقطة الخامسة: حل الازمة الصومالية ليس محصورا على جنوب ووسط البلاد، ولا بد ان يشمل أرض البونت وأرض الصومال.

النقطة السادسة: يجب ان يقتصر دور الاطراف الخارجية المقبولة من القوى الصومالية في توفير المناخ الملائم للصوماليين لحل مشاكلهم بأنفسهم، ويستبعد من هذه الاطراف الدول التي لها مصالح خاصة في الصومال.

واستمرارا في نهجها الرامي لقلب الحقائق التاريخية رأسا على عقب والسعي لتزوير الوقائع السياسية، لم تشعر " مفوضية تقصي الحقائق " بأي حرج على محاولة تبرير ما لا يبرر أي غزو واحتلال اثيوبيا للصومال في 24 ديسمبر 2006 بالادعاء في بأن " أثيوبيا شنت في نهاية 2006 هجوما مضادا ضد الصومال مهد لقيام الحكومة الفيدرالية الانتقالية في العاصمة وإزاحة المحاكم الاسلامية من بعض المناطق المحددة. " - [ص. 47] من حيث المنطق كان لا بد من وجود هجوم صومالي على اثيوبيا لكي تقوم بهجوم مضاد، ولكن ما الفائدة من ذلك اذا كان " منطق المفوضية " غير محكوم بشروط المنطق، ويقع وبإمْتياز في دائرة اللامنطق تلبية لحسابات مفضوحة.

والجدير بالإشارة في هذا المقام إن الادارة الامريكية اعطت الحكومة الاثيوبية الضوء الاخضر لغزو واحتلال الصومال وقدمت لها كل المساعدات العسكرية والفنية التي تحتاج اليها، بدليل ما ورد على لسان مساعدة وزير خارجية امريكا للشؤون الافريقية السابقة جنداي فريزر في تقرير رفعه في 26 يونيو 2006 الرئيس السابق لدائرة عمليات حفظ السلام في الامم المتحدة جان - ماري غوهينو " إذا دخلت أثيوبيا عسكريا في الصومال ، فقد يكون من الخطأ ان يدينها المجتمع

الدولي." وان تبرير غزو واحتلال دولة عضو في الامم المتحدة لدولة اخرى عضو فيها من قبل إحدى مؤسسات الامم المتحدة يتناقض جذريا مع مهام ومسؤوليات الامم المتحدة وميثاقها.

2 - أثيوبيا

رتبت ارتريا في عام 1992 اجتماعا بين الحكومة الانتقالية الاثيوبية والقوى المعارضة لها بغية عدم انزلاق أثيوبيا في مستنقع الحرب الاهلية.

3 - جيبوتي

بذلت ارتريا جهودا دبلوماسية حثيثة بين عامي 1992 و 1993 لحل الخلاف السياسي بين الحكومة والمعارضة الجيبوتية المسلحة - الجبهة لأجل الوحدة والديمقراطية - الفرود - عبر الحوار.

4 - اليمن

قامت ارتريا بمساعي سياسية ودبلوماسية عبر جولات مكوكية قام بها الرئيس الارتري بنفسه بين عدن وصنعاء في عام 1994 بهدف الحفاظ على الوحدة اليمنية ولمنع انزلاق البلاد في اتون حرب أهلية.

5 - السودان

لم تكف ارتريا من العمل جاهدة ومنذ عام 1991 لمساعدة السودان للعثور على حل عادل وشامل ودائم لأزمات السودان لجملة عوامل داخلية واقليمية ودولية. ويذكر بأن اول لقاء بين الرئيس السوداني المشير عمر البشير ورئيس التجمع الوطني الديمقراطي تم في اسمرأ برعاية ارترية. وان سلام شرق السودان بين الحكومة السودانية وفصائل مقاومة شرق السودان ابرم في اسمرأ بتاريخ 14 اكتوبر 2006 بإشراف ورعاية دولة ارتريا وحدها.

ثامنا: ارتريا والامم المتحدة

يتناول تقرير " مفوضية تقصي الحقائق " علاقة ارتريا والامم المتحدة السياسية وكالعادة من دون وضع النقاط على الحروف وتسمية الامور بأسمائها. فنقرأ مثلا :

- 1 - " العلاقة بين الامم المتحدة وارتريا كانت صعبة ...وان اللوبي الامريكي لعب دورا قويا في قرار الاتحاد الفيدرالي الذي اعتمده الجمعية العمومية في 2 ديسمبر 1949." والصحيح ان القرار الفيدرالي اعتمد في عام 1950 وليس في 1949.
- 2 - " لم تتجاوب الامم المتحدة مع مطالب الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا في ادراج القضية الارترية ضمن ملف تصفية الاستعمار."

3 - بعد فشل الامم المتحدة في تطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية الصادر في عام 2000، فرضت ارتريا قيودا صارمة على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ارتريا واثيوبيا وحرمتها من الوقود هذا مما اجبر الامم المتحدة على انهاء مهمتها في 31 يوليو 2008." والصواب هو ان قرار مفوضية الحدود صدر في 13 ابريل 2002.

- 4 - " تعقدت العلاقة بين الحكومة الارترية والامم المتحدة بعد فرض مجلس الامن العقوبات على ارتريا بموجب القرار 1907." [ص 49 - 53]

سعت " مفوضية تقصي الحقائق " بكل السبل الالتفاف على الحقائق التاريخية والسياسية والقانونية التي يزخر بها ارشيف الامم المتحدة ذاته، بدليل:

- 1 - لم تكن ثمة علاقة تاريخية بين الامم المتحدة وارتريا حتى يمكن القول بأنها كانت " صعبة " وذلك بحكم ان الامم المتحدة ارتكبت جريمة تاريخية وسياسية وقانونية بحق الشعب الارتري عندما صادرت حقه في تقرير المصير بعد هزيمة ايطاليا الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وتنازلها عن كل مستعمراتها الافريقية في مؤتمر باريس للسلام المنعقد في 10 فبراير عام 1947 ، وفرضت عليه الاتحاد الفيدرالي عنوة عبر قرار الفيدرالي المشؤوم في 2 ديسمبر 1950 بكل الكوارث

السياسية والاجتماعية والانسانية والاقتصادية التي تمخضت عنه على مدار اربعة عقود وسنة، أي لغاية انتزاع ارتريا حريتها بعرق ودماء وارواح بنينها وبناتها في 24 مايو 1991.

2 - وكما تم التنويه أعلاه، فإن الامم المتحدة لم تحرك ساكنا بل تواطأت مع النظام الإمبراطوري الاثيوبي الذي عمد على اذابة الكيان الارتري المستقل في المحيط الاثيوبي. ولا نقول ذلك من باب التجني على الامم المتحدة، لأنها وباعتبارها الجهة التي اصدرت القرار كان يتوجب عليها ان تحافظ عليه وتصونه من الخروقات والانتهاكات الاثيوبية، ولكن ما حدث عمليا هو العكس، أي ان الامم المتحدة غطت عيونها عن الانتهاكات الاثيوبية المستمرة، وصمت اذانها لكي لا تستمع الى الشكاوي التي كان تمطرها بها القيادة الوطنية الارترية، ولكي لا تسمع آلام وآهات الشعب الارتري.

3 - لم تصدر الامم المتحدة بيان تضامن واحد مع الشعب الارتري الذي تعرض لحرب ابادة جماعية من قبل الانظمة الاثيوبية المتعاقبة وحلفائها الامريكيين والاسرائيليين والسوفيتيين والالمانيين الشرقيين، مع انها هي المسؤولة الاولى والاخيرة عما لحق به من كوارث ومأس. وعليه فإنها وبقيّة مؤسساتها آخر من يمكنهم الحديث عن حقوق الانسان الارتري وعن " الجرائم ضد الانسانية " في ارتريا. فملف الامم المتحدة الاسود في ارتريا مفتوح ولم ولا ولن يغلق لكونه بات جزءا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية للإنسانية جمعاء.

4 - كيف يمكن ان يصدق المرء " مفوضية تقصي الحقائق " عندما تقول أو بالأحرى تدعي بأن الامم المتحدة فشلت في تطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية الاثيوبية الصادر في 13 ابريل 2002 على أثيوبيا. واذا كانت الامم المتحدة وعبر مجلس الأمن حقا فشلت في فرض قرار مفوضية الحدود على حكومة مثل الحكومة الاثيوبية المعتمدة وبشكل اساسي على المساعدات الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، ففي أي دولة وقارة يا ترى ستتجح في فرض قرارات محكمة تحكيم دولية برعاية أممية وضمانة من مجلس الأمن الدولي. لو كانت

" مفوضية تقصي الحقائق " تتحلي بأقل قدر من المصادقية والشجاعة السياسية كانت ستقول ان الامم المتحدة لم تقم بدورها وواجبها حيال أثيوبيا وذلك بموجب اتفاقيتي سلام الجزائر بين ارتريا واثيوبيا، هذا مما أجبر مفوضية الحدود ان ترسم حدود البلدين بصورة افتراضية من خلال الاحداثيات وعبر الخرائط. ولو كانت " مفوضية تقصي الحقائق " صادقة مع نفسها ومع الامم المتحدة ومع المجتمع الدولي كانت ستقول ان الولايات المتحدة الامريكية وعبر مندوبتها الاسبق في مجلس الامن السفيرة سوزان رايس حالت دون فرض قرار مفوضية ترسيم الحدود على أثيوبيا بإتخاذ كل الاجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ضد الحكومة الاثيوبية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة كما نصت على ذلك المادة 14 [أ] من اتفاقية وقف العدائيات بين ارتريا واثيوبيا الموقعة بالجزائر العاصمة في 18 يونيو 2000.

وموقف واشنطن الداعم لأديس أبابا ليس مجانيا، ولكنه مدفوع الثمن ،وذلك بحكم ان الحكومة الاثيوبية تقوم بالوكالة تنفيذ الاجندة السياسية الامريكية وبإشعال الحرائق السياسية والعسكرية في المنطقة للسيطرة عليها بالإنابة، وبالمقابل تقدم الادارة الامريكية لها مختلف انواع المساعدات المالية والعسكرية، وتوفر لها الغطاء السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية وفي مقدمتها في الامم المتحدة وفي مجلس الامن لكي لا تتم ادانتها حتى عندما تغزو وتحتل دولة عضو في الامم المتحدة، ونقصد بها هنا الصومال في 26 ديسمبر 2006.

5 - وفيما يخص قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ارتريا واثيوبيا فإن مشكلتها لم تكن مع الحكومة الارترية مشكلة وقود، بل انها أبعد واعمق من ذلك بكثير، بدليل :

5 - 1 - تورط بعض جنود قوات حفظ السلام في نشاطات استخباراتية.

5 - 2 - قيام بعض جنود قوات حفظ السلام بعملية المتاجرة بالبشر مستخدمين وسائل نقل الامم المتحدة.

5 - 3 - ارتكاب بعض عناصر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة جرائم أخلاقية بحق بعض الفتيات الارتريات، وان الحكومة الارترية رفعت ملف شكوى الى الامم المتحدة التي شكلت لجنة تحقيق قبل ان تفصل الجنود المتورطين في تلك الجرائم في عام 2005.

5 - 4 - غدت قوات حفظ السلام تضع العوائق والعراقيل لعودة بعض المواطنين الارتبيين الذين شردتهم الحرب من العودة الى قراهم الواقعة في المناطق الحدودية، وتفتعل المشاكل مع الحكومة الارترية.

5 - 5 - أضحت تتعامل مع المنطقة الحدودية الارترية المنزوعة السلاح والتي كانت تمتد بعمق 25 كيلومترا على طول الاراضي الارترية، [أي مساحة تغطي 25 الف كيلومتر وتعادل حوالي خمس مجمل مساحة البلاد]، وكأنها منطقة لا تخضع للسيادة الارترية من ناحية، ومن ناحية أخرى وكأنها منطقة غير آنية وغير مرهونة بعملية ترسيم الحدود بين البلدين.

5 - 6 - بعد اعلان مفوضية ترسيم الحدود بأن الحدود بين ارتريا واثيوبيا رسمت افتراضيا على أثر رفض أثيوبيا لعملية الترسيم على الارض، لم يعد ثمة مبرر لبقاء قوات حفظ السلام في ارتريا بموجب اتفاقتي الجزائر.

6 - زعمت " مفوضية تقصي الحقائق " بأن مجلس الامن فرض العقوبات على ارتريا عبر قراره 1907 الصادر في 23 ديسمبر 2009 " لتورطها في الصومال ولإستلائها على رأس دوميرة."

6 - 1 - لقد ثبت بأن التقارير التي كان يرفعها " فريق رصد الصومال وارتريا " عن ارتريا الى الامم المتحدة كانت زائفة ومزيفة، وان " فريق الرصد " بنفسه قد تخلى عنها في تقاريره اللاحقة. وتلك الاكاذيب الملفقة التي فبركها أو فبركت لـ " فريق رصد الصومال وارتريا " هي " وجود 2000 جندي ارتري في الصومال وشحن الاسلحة الى المقاومة الصومالية وحركة الشباب المجاهدين جوا وبحرا ". ويبدو ان " مفوضية تقصي الحقائق " لا تعرف ذلك مثلما تجهل الحقائق والوقائع على

الارض في ارتريا، لكنها تلتقف وتعتمد وتكرر كل الاتهامات الباطلة الموجهة الى ارتريا من قبل اجهزة الادارة الامريكية والمحسوبة عليها من دون بحث أو فحص أو مراجعة.

6 - 2 - وفيما يخص موضوع رأس دوميرة ، فالقوات الارترية لم تحتله لكونه جزء لا يتجزأ من التراب الوطني الارتري، وما حدث هو اعتداء جيبوتي ورد فعل ارتري قاصر ومحدود على ممارسة حق الدفاع عن النفس ليس إلا.

6 - 3 - صحيح ان كل التهم الباطلة التي روجها " فريق رصد الصومال وارتريا " تساقطت الواحدة تلو الاخر، ولكي ومن مفارقات الامور ان قرار العقوبات لا يظل ساري المفعول بإرادة وقدرة ونفوذ الادارة الامريكية كما كشفت ذلك وثائق وزارة الخارجية الاثيوبية السرية التي تمت الاشارة اليها سابقا، وكذابها لم تتطرق " المفوضية تقصي الحقائق " لهذه المسألة.

6 - 4 - ولم يعد سرا بأن الادارة الامريكية وليس الامم المتحدة هي مهندسة قرار العقوبات 1907 على ارتريا. وإن موقع ويكيليكس الاليكتروني كشف في 29 سبتمبر

2009 وثيقة سرية من مكتب مندوبة الولايات المتحدة الاسبق سوزان رايس جاء فيها حرفيا " ان الولايات المتحدة تدعم وبقوة اتخاذ مجلس قرارا ضد ارتريا ... ولفنت رايس رأي موسيفيني - الرئيس الاوغندي - الى ان التجربة السابقة تؤكد بأن مجلس الامن لن يمنع من اتخاذ قرار يقدم من قبل دول افريقية مدعوما من طرف الاتحاد الافريقي. واذا طرحت بوركينافاسو واوغندا بصورة ثنائية هذا القرار، فان بريطانيا ستدعمه، وفرنسا ستطأطأ رأسها ولن تحوول دون اعتماده. " ثم شرعت سوزان رايس في اقناع وزير خارجية فرنسا السابق بيرنارد كوشنر لدعم واشنطن في سعيها لفرض عقوبات على ارتريا عبر مجلس الامن. ففي وثيقة امريكية سرية اخرى اناط اللثام عنها موقع ويكيليكس في 23 ديسمبر 2009 ورد فيها " ناشدت السفارة رايس كوشنر لدعم جهود الولايات المتحدة لفرض عقوبات على مسئولين ارتريين... ورد عليها كوشنر سينضم الى عملية الاجماع لفرض العقوبات [على ارتريا]، ولكنه يحتاج " لوقت اضافي " للعمل من اجل الافراج عن الرهائن الفرنسيين [في الصومال] لكونه بحاجة الى مساعدة ارترية. " ويستخلص من ذلك بأن بعد الافراج عن سراح الرهائن الفرنسيين بمساعدة ارترية، ستساهم فرنسا في فرض العقوبات

على ارتريا. فياله من منطق واخلاق وقيم!!! علما ان دولة ارتريا بذلت مساعي حثيثة للافراج عن الفرنسيين في حدود قدرتها لأسباب انسانية تلبية لطلب فرنسي رسمي، ولكن الطرف الفرنسي أساء الى حسن نية الجانب الارتري ورضخ للإستراتيجية الأمريكية، وهذه قضية اخرى. وما يهمنا في هذا الصدد هو ان " مفوضية تقصي الحقائق " تغاضت عن هذه الحقيقة ايضا مثل تغاضيها عن العديد من الحقائق لأسباب أضحى مكشوفة.

تاسعا: مكانة ودور المرأة

يقدم " تقرير مفوضية تقصي الحقائق " صورة قاتمة عن مكانة ودور المرأة الارترية يتناقض صورة وجوه مع واقع المرأة الارترية. علما ان الثورة الارترية عامة والجهة الشعبية لتحرير ارتريا خاصة ومنذ مؤتمرها الاول في عام 1977 جعلت من عملية تحرير المرأة من الاستعمار ومن التقاليد السلبية احد اهدافها الاساسية ولم تتحرف عن هذا الهدف قيد انملة سواء بالأمس أو اليوم. صحيح ان دور المرأة الارترية لم يرق بعد الى مستوى طموح الدولة التي تسعى جاهدة لتوفير الشروط الموضوعية لتحرر المرأة من كل القيود التي لا تظل تكبل قدراتها المبدعة والخلاقة . ولكن مكانة المرأة الارترية الفاعلة في جميع مرافق الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية تتفوق وبكثير على مكانة العديد من نظيراتها سواء في الدول الشرقية أو الغربية. وتنص المواد القانونية الارترية على اتخاذ العقوبات الصارمة حيال أي كان يعتدي وبأي شكل من الاشكال على المرأة سواء كان ذلك في المرافق المدنية أو العسكرية .

والمكانة المرموقة التي تحتلها المرأة الارترية وبشهادة العديد من المنظمات النسائية الدولية المرأة لم تكن هبة من أحد، بقدر ما هي ثمرة نضالاتها وتضحياتها وبفضل مساهماتها الفعالة والحاسمة في كل الميادين بما فيه العسكري. وربما تجهل حقا " المفوضية " بأن ومن دون دور المرأة البطولي في حرب التحرير وحرب الدفاع عن الاستقلال وصون السيادة أبان العودان الاثيوبي على البلاد في عام 1998، لما انتصرت الثورة الارترية ولما استطاعت ارتريا ان تواجه حملات الموجات البشرية الهستيرية التي اعتمد عليها النظام الاثيوبي في حربه الاخيرة على ارتريا.

ولكن ما العمل اذا كان هدف " المفوضية غير الانسانية " غير الانساني لا يعدو ان يكون تشويه مكانة ودور المرأة الارترية صانعة المعجزات، لكونها أي " المفوضية " حددت هدفها وبصورة مسبقة لتشويه صورة ارتريا عامة لتبرير تقريرها المزيف، لتمرير قرارات جائزة جديدة ضد ارتريا تضاف الى قرارات الامم المتحدة الباطلة الاخرى.

عاشرا: نظام الامن

يبدو ان " مفوضية تقصي الحقائق " تجهل بأن الادارة الامريكية وعبر كل ما تملك من مؤسسات امنية ووسائل رصد عصرية وامكانيات مالية كبيرة فشلت في مراقبة كل افراد المجتمع الامريكي مثلما باءت بالفشل قبلها الانظمة الشمولية في اوربا الشرقية. وبالنسبة لإرتريا فإنها لا تملك إلا جهاز أمن متواضع مقارنة مع بقية الاجهزة الامنية التي تعرفها " المفوضية " أكثر من غيرها، ولكنه جهاز فعال في اداء مهمته الاساسية ألا وهي توفير أمن المواطن والدولة. وارتريا ليست من الدول المحكومة بالهواجس الامنية ، وكل من زار ارتريا يشهد بالهوة السحيقة الموجودة بين الواقع الارتري وبين ما تروجه وسائل الاعلام الغربية عن اشكاليات امنية في ارتريا غير موجودة إلا في مخيلتها شأنها في ذلك كشأن " المفوضية " الضالعة في نسج سيناريوهات سريرية أمنية في ارتريا وصولا الى غايتها المعدة سلفا ألا وهي تقديم ارتريا كدولة بوليسية بهدف اتخاذ قرارات تعسفية اخرى ضدها مثلها مثل القرارات الاخرى التي اتخذتها الادارة الامريكية ضد ارتريا وتم تمريرها عبر الامم المتحدة.

احدى عشر: الحريات في ارتريا

تزعم " المفوضية " بعدم وجود حريات للتعبير وللحركة وللمعتقدات الدينية. جاهلة أو متجاهلة :

1 - الحوارات والندوات والسمنارات المطولة والمعمقة والتي تفتح أبواب النقاش على مصراعيه، والتي تجري في داخل ارتريا وفي بلدان المهجر بين المسؤولين في الحكومة وفي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة من ناحية ، والاجتماعات التقييمية الدورية التي تعقد في الاقاليم والمدن والقرى من ناحية اخرى بكل حرية وديمقراطية

حول مختلف القضايا التي تهم وتمس حياة المواطن بصورة مباشرة.

2 - يتحرك المواطن الارترى في كافة ارجاء وطنه بكل حرية ، ولا أحد يتحكم في حركة افراد الشعب. ولو لم تتمتع الحكومة الارترية بدعم الشعب لبات مصير ارتريا في مهب الرياح، ولما استطاعت ان تجهض كل مخططات ومؤامرات الاعداء ووكلائهم في المنطقة، وكان مصير ارتريا نفس مصير الدول المهدة بالتفتت والتمزق والتجزئة والمترنحة في يم الفوضى الخلاقة للازمات البنيوية وللأمسي الانسانية وللكوارث العمرانية هنا وهناك.

3 - الدولة في ارتريا علمانية تحترم المعتقدات الدينية للشعب الارترى ولا تتدخل في الشؤون الدينية للمواطنين. ولكنها وفي نفس الوقت حريصة على حماية البلاد من القوى التي تسعى لتصدير المذاهب الدينية المتطرفة والمسيسة. ولحسابات خاصة بها لا تريد " المفوضية " الاقرار بأن في الوقت الذي تشتعل فيه هنا وهناك حروب دينية وحروب ابادة بين مذاهب الدين الواحد، يكاد التعايش الديني الأخوي والسلس في ارتريا وعلى مدى تاريخ البلاد يعتبر نموذجيا من أدنى مبالغة بالمقارنة مع العديد من الدول ليس في الشرق وحسب بل وفي الغرب أيضا، والوقائع ماثلة أمام الجميع. علما ان الدولة تبادر لتقديم المساعدات المطلوبة لإعادة بناء الكنائس والمساجد التي دمرتها قوات الاحتلال الاثيوبية في فترة حرب التحرير، وبغية الحفاظ على المعالم الدينية التاريخية التي تزخر بها البلاد.

اثنا عشر: الخدمة الوطنية

يبدو وكأن " المفوضية " لا تعرف مدى صلاحيتها أو ان ارتريا دولة مستقلة ذات سيادة بحث تحشر نفسها قضايا تمس صميم الامن الوطني الارترى مثل الخدمة الوطنية ، بدليل انها وبكل تبجح تدعي بأن " الخدمة الوطنية قائمة على اجراءات وشروط لا تتمشى مع مصلحة الدفاع الوطني الضرورية والمعقولة." [ص 408] ويستخلص من ذلك ان " المفوضية " التي تجهل ابجديات ارتريا على كل المستويات التاريخية والسياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تدعي بأنها تفهم مصلحة الدفاع الوطني الارترى أكثر من الحكومة الارترية ذاتها. ، وأيا

كان الامر، فإن موقف " المفوضية " غير مقبول بكل المعايير بل انه مرفوض جملة وتفصيلا، وانه وقبل هذا وذاك يكشف حقيقة عقليتها الاستعلائية والاستعمارية. وفي نفس السياق وضمن عملية اختلاقها للأحداث الوهمية ورد في تقرير " المفوضية " الحديث عن تجنيد ارتريا للأطفال ليس لغرض آخر غير التشهير بإرتريا والاساءة المتعمدة لحكومتها. فالمعروف ان ارتريا الثورة والدولة لم تلجأ ابدأ الى سياسة تجنيد الاطفال، وان قانون الخدمة العسكرية واضح وصريح من حيث ان الخدمة لا تشمل الا الذين هم في السن الثامن عشر وما فوقه.

ثلاثة عشر: التركيبة الاجتماعية الارترية

مواصلة لحملة لوي عنق الحقائق وتشويه سياسة ارتريا زعمت " المفوضية " بأن بعض فئات المجتمع الارتري لا تحترم حقوقها، وهذه كذبة سوداء من اكاذيب " المفوضية " العديدة. فلم يعد اليوم احد يجهل بأن كل الفئات التي يتكون منها المجتمع الارتري تتعامل على قدم المساواة وعلى كل الصعد وذلك في سياق سياسة الدولة الرامية الى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة في جميع الاقاليم الارترية الستة، مع اعطاء الاولوية للمناطق الارترية التي تضررت أكثر من غيرها أبان حرب التحرير لحسابات الاستعمار الاثيوبي الخاصة. ويعتبر التعدد الاثني والديني والثقافي في البلاد بمثابة روافد وجداول تشكل نهر الهوية الارترية الواحدة والموحدة وقلما نجد لسمفونية الامة الارترية المتعددة في اطار الوحدة نظيرا لها في المنطقة وخارجها.

اربعة عشر: دولة القانون

تدعي " المفوضية " زورا وبهتانا بأن ارتريا " تفنقر لحكم القانون " فهي وفي حقيقة الامر إما لا تعرف القوانين السارية في البلاد أو لا تعترف بها، وفي كلا الحالتين فإن موقفها يبعث الى الرثاء أكثر من السخرية. وتجدر الاشارة هنا الى ان ومنذ تحرر البلاد اصدرت الحكومة 176 مرسوما دستوريا وان وزارة العدل فرغت في الآونة الاخير من اعادة النظر في القوانين المدنية الانتقالية، وهذا لدليل ساطع على ان ارتريا بقدر ما تحكم بالقانون فهي محكومة بالقانون.

خمسة عشر: انجازات ارتريا

بالرغم من كل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الامم المتحدة والحرب الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشنها الادارة الامريكية وحلفاؤها ووكلاؤها ، فإن دولة ارتريا حققت اهداف الالفية التي حددتها الامم المتحدة والتي اشار اليها تقرير " المفوضية " وبخجل وحرص. وتلك الاهداف التي تقع في صميم حقوق الانسان الاساسية والجوهرية هي:

- 1 - القضاء على الفقر والمجاعة.
- 2 - تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.
- 3 - تعزيز المساواة بين الجنسين..
- 4 - تقليص معدل وفيات الاطفال.
- 5 - تحسين الصحة النفاسية.
- 6 - محاربة فيروس المناعة البشرية والملاريا والامراض الاخرى.
- 7 - الحفاظ على البيئة

وان هذا الانجاز الكبير الذي حققته ارتريا في جميع هذه الحقول الانسانية الحيوية كانت محط استغراب ودهشة العديد من الجهات بما فيها الامم المتحدة ذاتها. وعندما طرح السؤال عن السر الكامن وراء ما حققته ارتريا وفشلت في انجازه بعض الدول التي تحصل على مساعدات دولية سخية، كان الرد الارتري هو ان هذه الاهداف كانت ضمن اهداف الثورة في الماضي وهي ضمن اهداف الدولة اليوم، ولم ننتظر الامم المتحدة ان تضع لنا اهداف الالفية لكي نسعى لتحقيقها، وهذا رد مفحم بحق وحقيقة على الذين لا يكفون عن التطاول والمزاودة على ارتريا، خاصة عندما يتعلق الامر بحقوق الانسان الارتري التي ناضل واستشهد الالاف من ابناء ارتريا في سبيلها، وهذه اكبر هدية تقدم للشهداء الابطال في يوم الشهداء التي تم احيائها في

20 يونيو الجاري في ارض الوطن وبلدان المهجر بكل فخر واعتزاز وإجلال وتجديد العهد على حمل راية وأمانة الشهداء عالية خفاقة مهما كانت الصعاب والتحديات ومؤامرات الاعداء.

سنة عشر: الارضي الارترية المحتلة

لا توجد كلمة واحدة في تقرير " المفوضية " عن الاراضي الارترية التي تحتلها أثيوبيا، ولا كلمة واحدة أيضا عن الارتريين الذين شردتهم الحرب التي اشعلتها الحكومة الاثيوبية في عام 1998، وينتظرون بفارغ الصبر اليوم الذي يعودون فيه الى قراهم وبيوتهم وارضهم، وكأن الامر لا يتعلق بحق الانسان في الحياة الحرة الكريمة في بلده، وكأن الاحتلال الاثيوبي للأراضي السيادية الارترية لا يشكل خرقا لكل المواثيق والقوانين الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة ذاته.

سبعة عشر: " القضية الحدودية "

تقدمت " المفوضية " بتوصية الى المجتمع الدولي " لمساعدة ارتريا واثيوبيا لحل قضية الحدود عبر السبل الدبلوماسية." [ص 458]

1 - يبدو ان " المفوضية " تجهل أو انها تريد ان تتجاهل بأن قضية الحدود بين ارتريا واثيوبيا انتهت مرة واحدة والى الابد عبر قرار مفوضية ترسيم الحدود الصادر في 13 ابريا 2002 وان الحدود الارترية - الاثيوبية قد رسمت من خلال الاحداثيات وعبر الخرائط، وان مهمة مفوضية الحدود انتهت وان المفوضية حلت نفسها ورفعت في 7 يناير 2008 تقريرها الختامي الى الامين العام للامم المتحدة بان كي مون. وان ما تبقى هو رضوخ الحكومة الاثيوبية لقرار مفوضية ترسيم الحدود والانسحاب من كل الاراضي الارترية التي تحتلها، وان يقوم مجلس الامن الدولي بدوره بموجب اتفاقيتي الجزائر واجبار الحكومة الاثيوبية على الانسحاب واتخاذ كل الاجراءات ضدها بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة كما تنص على ذلك المادة الفقرة [أ] من المادة 14 من اتفاقية وقف العدائيات المبرمة في 18 يونيو 2000 بالجزائر العاصمة بين ارتريا واثيوبيا.

2 - إن ما ورد في توصية " المفوضية " " بمساعدة ارتريا واثيوبيا لحل قضية الحدود بالسبل الدبلوماسية" يعتبر خرقا فادحا لإتفاقية سلام الجزائر الموقعة في 12 ديسمبر 2000 ويشكل انتهاكا سافرا لقرار مفوضية ترسيم الحدود الملزم والنهائي والصادر في 13 ابريل 2002. وعليه فإن توصية " المفوضية " باطلة قانونيا ومرفوضة سياسيا بموجب إتفاقية سلام الجزائر بين البلدين.

ثمانية عشر: منهجية " المفوضية "

- 1 - ادعت " المفوضية " في تقريرها بأنها اعتمدت على " شهادات " 550 فرد مجهولي الهوية، وبالمقابل رفضت طلب اللقاء والمناقشة مع 200 من منظمات الجاليات الارترية حول موضوع حقوق الانسان في ارتريا.
- 2 - ان معظم " الشهادات " التي تزعم " المفوضية " انها حصلت عليها من دول على عدا مع ارتريا مثل اثيوبيا وجيبوتي.
- 3 - استهدفت " المفوضية " في تقريرها شركات التنقيب عن المعادن من دون ان تكلف نفسها عناء الاتصال بها والاستفسار عن التهم الباطلة التي كالتها لها. علما ان بعض هذه الشركات نفت وبشدة أكثر من مرة " تقارير " منظمات " حقوقية " اخرى تسير على نهج " المفوضية".

4 - لم تر " المفوضية " ضرورة الاستناد على تقارير ميدانية بريطانية ودنماركية وفنلندية عن ارتريا عامة وعن الخدمة المدنية خاصة مع انها توجد في متناول الجميع على الانترنت، والسبب الوحيد في ذلك هو ان تلكم التقارير تتعارض راديكاليا مع الغاية المحددة " لتقرير المفوضية " بصورة قبلية من قبل الجهة التي كلفتها بإعداده، بهدف لفت انظار العالم بعيدا عن العقوبات الجائرة والباطلة المفروضة على ارتريا من قبل مجلس الامن بموجب القرارين 1907 و 2023 من ناحية ، ولصرف النظر عن الاراضي الارترية التي تحتلها اثيوبيا بعد صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود وانتهاء عملية ترسيم الحدود بين البلدين من ناحية ثانية ، ولعدم الحديث عن الالاف من الارتريين الذين شردتهم الحرب وينتظرون اليوم الذي

سيعودون فيه الى ديارهم المحتلة من ناحية ثالثة.

5 - معظم التهم الباطلة الواردة في تقرير " المفوضية " منقولة عن تقارير زائفة ومزيفة تلوكها وزارة الخارجية الامريكية و وتروجها منظمة العفو الدولية وتسوقها منظمة مراقبة حقوق الانسان و تمضغها منظمة مراسلون بلا حدود. وكل هذه التقارير معدة سلفا لحسابات سياسية ضد ارتريا ومن خارج دولة ارتريا وبصورة متناقضة مع الواقع الارتري، ولسان حالها يقول " عنزة ولو طارت".

6 - . اعتمدت " المفوضية " على المنهجية الانتقائية ولم تتقص عن أي معلومة بحكم ان الهدف لم يكن إعداد تقرير موضوعي يركز على المنهجية العلمية، بقدر ما كان هو كيل التهم كيفما اتى بلوي عنق الحقائق الساطعة والناصعة على أرض الواقع، تمهيدا لإتخاذ اجراءات تعسفية اخرى من قبل الامم المتحدة ضد دولة ارتريا.

تسعة عشر: ماذا وراء عداء الامم المتحدة التاريخي لإرتريا

وأخيرا بقى الاجابة على السؤال الكبير والذي قد يكون محيرا للبعض وهو ماذا وراء عداء الامم المتحدة التاريخي لإرتريا، والجواب وبكل بساطة ووضوح هو ان الامم المتحدة في حد ذاتها لا تكن العداء لإرتريا، ولا يمكنها ان تعادي ارتريا التي لا تطالب اليوم كالأمس إلا بإحقاق الحق، وبأن تأخذ العدالة الدولية مجراها القانوني، وان تكون الامم المتحدة البوتقة التي تنصهر وتتجسد فيها أحلام وآمال وتطلعات شعوب ودول العالم في الحرية والعدالة والسلام والاستقرار والازدهار، ولكن ما العمل إذا غدت الامم المتحدة بمثابة بيدق في لعبة الشطرنج الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية للإدارة الامريكية، تحركه كما تشاء ومتى ما تشاء وأين ما تشاء، وتتجاوزه متى ما تشاء مثلما حدث في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العراق في 20 مارس 2003، استنادا الى تقرير مزيف ومفبرك أعدته أجهزة الاستخبارات الامريكية يفيد بأن النظام العراقي يملك اسلحة الدمار الشامل. وبعد دمار العراق تجلت الحقيقة وتعرت الكذبة السياسية الامريكية، ومع ذلك فالإدارة الامريكية المتعاقبة لم تستفد من الدرس العراقي، بل إنها مستمرة في اعداد التقارير

المفبركة عبر منظماتها والمنظمات المحسوبة عليها وبعض مؤسسات الامم المتحدة، لخلق الفوضى الخلاقة للدمار والكوارث والمآسي في آسيا وأفريقيا لغاية إشعار آخر.

ولم يتبق إلا التتويه الى ان ارتريا تشكل وللأسف الشديد اليوم كالأمس نموذجاً سياسياً حياً وناطقاً لمن يريد ان يدرس تاريخ الامم المتحدة وما آلت اليه من مصير، والدليل على ذلك:

1 - قرار الاتحاد الفيدرالي بين ارتريا واثيوبيا فرضته الولايات المتحدة الامريكية على ارتريا في عام 1950 عبر الامم المتحدة، بشهادة وزير خارجيتها السابق جون فوستر دالاس.

2 - قرار العقوبات 1907 و2023 لم يفرضاً على ارتريا من قبل الامم المتحدة بموجب الفصل السابع، بقدر ما فرضاً عليها من الولايات المتحدة بشهادة مندوبة واشنطن السابقة في مجلس الامن السفيرة سوزان رايس كما تم توثيق ذلك آنفاً.

3 - قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية لم يطبق بعد على الارض، والقوات الاثيوبية لم تنسحب بعد من الاراضي الارترية السيادية التي تحتلها، وان الامم المتحدة توجد مشلولة وعاجزة على فرض القرار على أثيوبيا، لأن الادارة الامريكية تريد فتح باب المفاوضات حول القرار النهائي والملزم بشهادة مندوب واشنطن السابق في الامم المتحدة جون بولتون الذي وبعد استقالته من الادارة الامريكية كشف في كتابه " الاستسلام ليس خياراً " الصادر في 2007، بأن مساعدة وزيرة خارجية امريكا السابقة جنداي فريزر طلبت منه التقدم بمشروع فتح الحوار حول قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية، ولكنه رفض ذلك، لكونه أمر غير مقبول ولا يمكن ان يقنع به احداً وأن يفتنع به أحد.

4 - بالرغم ان الادارة الامريكية هي آخر من يمكنه الحيث عن حقوق الانسان بحكم تاريخها الاسود السابق والراهن فيما يخص حقوق الانسان سواء في عقر ديارها أو في امريكا اللاتينية أو في آسيا أو في الشرق الاوسط أو في افريقيا، فإنها ومع ذلك تعتقد الآن وبعد فشل كل مؤامراتها على ارتريا بأن ملف " حقوق الانسان " يشكل

كعب أخيل الحكومة الارترية، وسعت ولا تظل تسعى هذه المرة استخدام مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بغية اصدار قرار يدينها ، بعد استخدامها للجنة العقوبات وفريق رصد الصومال وارتريا في اصدار قراري 1907 و 2023. وعليه فلا غرابة اذا ما اعتمدت " مفوضية تقصي الحقائق عن حقوق الانسان في ارتريا " عين التكتيكات وذات الاستراتيجيات القائمة على الاكاذيب والمغالطات والتهم الباطلة التي لجأ اليها فريق رصد الصومال وارتريا، والتي ظهر بطلانها في خاتمة المطاف، وافر بها ضمنا بنفسه لكونه سحبها وأسقطها من تقاريره اللاحقة بعد تحقيق غرضها، أي صدور قرار فرض العقوبات على ارتريا. ولا يستبعد ان يتكرر نفس السيناريو السابق والرتيب والفاشل، هذا ما لم تتدارك الامم المتحدة موقفها الذي لا تحسد عليه قبل فوات الأوان، هذا اذا كانت تملك ارادة التدارك، ولكن الرهان عليها أو هن من حبل العنكبوت.

25 يونيو 2015